باسندوة يؤكد التزام الحكومة بمبادرة الشفافية الدولية للصناعات الاستخراجية

■ صنعاء / سبأ:

قال الأخ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء "إن الحكومة عبرت خلال المرحلة الماضية عن التزامها تجاه مبادرة الشفافية الدولية للصناعات الإستخراجية واستعادة العمل بهذه المبادرة من خلال إنشاء المجلس اليمني للشفافية والأمانة العامة التنفيذية للمجلس كجهاز تنفيذي وتنسيقي لتنفيذ المبادرة الدولية للشفافية".

وأضاف في كلمته التي القاها نيابة عنه وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي في حفل تدشين تقرير الإفصاح الثاني للشفافية في الصناعات الاستخراجية للأعوام 2008 - 2010 الذي اطلقه أمس بصنعاء المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية " إن اليمن كما تعلمون ليس منتجا كبيرا للنفط ولهذا يبدو أكثر حرصا على الشفافية فيما يخص العائدات المتحققة من تصدير الكميات المتاحة من النفط والغاز إلى الخارج".

واكد أن الحكومة إزاء هذين الموردين المحدودين ينبغي أن تكون ملتزمة بقدر عال من الشفافية لضمان وصول عائداتها إلى المواطنين وإلى المصارف التي تتحقق من خلالها التزامات الحكومة تجاه الشعب لان أي هامش للفساد فيما يتصل بالتصرف بالموارد المحدودة للنفط والغاز يؤثر كثيرا على الموازنة العامة للبلاد .

وتابع وزير التخطيط قائلا « وانطلاقا من هذا التقدير فإن الحكومة مستعدة للمضي قدما في العمل وفق معايير المبادرة الدولية للشفافية فيما يخص الصناعات الإستخراجية النفطية والغازية وغيرها ونعول على الأمانة العامة الدولية مساعدة المجلس وأمانته العامة الوطنية للقيام بدورهما على أكمل وجه».

ولفت إلى أن الحكومة ليست إلا طرفا من أطراف عديدة رقابية وتشريعية ومنظمات مجتمع مدني وجميعها تعمل على قدم المساواة في صياغة تقارير الإفصاح عن إيرادات الصناعة الإستخراجية ، وليس للحكومة أي دور استثنائي ضمن هذه المهمة إلا من حيث إلتزامها بتأمين كافة البيانات والمعلومات التي تتيح لمجلس الشفافية إنجاز تقارير بحيادية وبشفافية كاملة .

ودعا الدكتور السعدي وزارات النفط والمالية والتخطيط إلى التعاون الكامل مع مجلس الشفافية وتزويده بالمعلومات والعمل إلى جانبه بما يضمن إعداد تقارير تتفق ومعايير الشفافية وإلى البناء عليها في إرساء معايير ومبادئ الحكم الرشيد في كل الممارسات الحكومية وعلى مستوى أداء المنظمات الرسمية وغير الرسمية .

وأكد أن التحديات التي تواجه الوطن لا تقتصر فقط على محدودية الموارد بل تتعداها إلى المهددات الكثيرة التي تؤثر في قدرة الدولة على إستغلال وتوظيف الموارد بالشكل الصحيح ، خاصة تلك التي تؤثر بعمق على أداء الخدمات العامة وعلى رأسها عمليات تصدير النفط والغاز وإمدادات الكهرباء والطاقة في ظل استمرار الأعمال التخريبية ونشاط غرف العمليات التي تدير تلك الأعمال التخريبية .

وبين أن الحكومة لن تتوانى في القيام بواجبها تجاه معاقبة المتورطين في تلك الأعمال طال الزمن أو قصر .. وقال " لن ندع هؤلاء يعبثون بمقدراتنا ويحولون أبراج الكهرباء وأنابيب النفط والغاز إلى ساحة للصراع السياسي" .

وثمن وزير التخطيط جهود الأمانة العامة الوطنية لمجلس الشفافية للصناعات الإستخراجية وكذا الأمانة العامة الدولية لمبادرة الشفافية .. معربا عن تطلعه إلى تدشين التقرير الثالث في ديسمبر المقبل .

من جانبه اوضح وزير النفط والمعادن أحمد عبدلله دارس ان الوزارة ومنذ عام 2007 تبنت تنفيذ المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الإستخراجية من خلال العديد من الإجراءات تمثلت على سبيل المثال في الرعاية والإشراف على تشكيل المجلس اليمني للشفافية وتدشين أعماله في أغسطس من العام ذاته وفق المعايير الدولية ، وتشكيل فريق الأمانة العامة للمجلس ككيان إداري دائم من الكوادر المؤهلة في وزارة النفط والمعادن ووحداتها .

وأشار الى ان الوزارة قامت بالرعاية والإشراف المباشر على تنفيذ المبادرة في اليمن لأكثر من ست سنوات وقد ترتب على ذلك أن حققت اليمن في سبتمبر 2007 عضوية "مرشح" في مبادرة الشفافية العالمية للصناعات الاستخراجية وفي مارس 2011 حصلت اليمن على عضوية ممثل في المبادرة.

ولفت وزير النفط والمعادن إلى أن اليمن بذلك كانت أول دولة ممثلة في المبادرة العالمية للشفافية في منطقة الشرق الأوسط.

وتطرق دارس إلى ما تضمنه التقرير الثاني من بيانات أكثر تفصيلا وتوسعا عن التقرير الأول حيث تم إدراج قطاع الغاز في التقرير الجديد.

لافتا إلى أن المجلس اليمني للشفافية وأمانته العامة يعكفون حاليا على تحديد نطاق التقرير الثالث لليمن والذي يتوقع إصدارة خلال ديسمبر المقبل وبنطاق أوسع من التقريرين الأول والثاني.

وأكد أن الوزارة لا تتحفظ على أية معلومات وستضع بين يدي المجلس اليمني للشفافية كل ما يتوافق على إدراجه من بيانات ومعلومات ضمن التقارير القادمة للجمهورية اليمنية.

والقيت كلمتان من قبل عضو المجلس اليمني للشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية الدكتور عادل شجاع الدين وممثل شركة هارت نرس ليمتد البريطانية المكلفة بعملية المطابقة ديفيد كولن .. تناولتا المراحل التي مر بها إعداد التقرير وما تضمنه من بيانات ومعلومات شملت التدفقات العينية من صادرات الحكومة من النفط الخام والتدفقات العينية لكميات النفط الخام المحولة لصافي الحكومة اليمنية و أوجه الإختلافات في بيانات نماذج الإفصاح للجهات الحكومية.

كما شملت التدفقات النقدية من قطاعي النفط والغاز والتدفقات النقدية التي لم يتم إدراجها ضمن عملية المطابقة إضافة إلى المعوقات التي رافقت عملية المطابقة والتوصيات الكفيلة بتلافيها مستقبلا .

وأشارتا إلى أن المجلس اليمني يعمل حاليا على إعداد التقرير الثالث المزمع إصداره في ديسمبر المقبل .

ولفتتا الى أن التطبيق الفعال لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أمر في غاية الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، وتحسين مناخ الاستثمار وإعطاء مؤشر للمستثمرين من خارج الوطن حول التزام الحكومة بمبدأ الشفافية والحكم الرشيد وترسيخ مبدأ المساءلة للجميع.

حضر التدشين عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وممثلو منظمات محلية وعربية ودولية .

في المؤتمر الوطني الأول للأطفال واليافعين واليافعات في اليمن

وزير التربية: اليافعون هم النواة الأساسية المعول عليها في التنمية

■ صنعاء/ بشير الحزمي :

عقد أمس بالعاصمة صنعاء المؤتمر الوطني الأول للأطفال واليافعين واليافعات في اليمن (وصل) الذي نظمته منظمة اليونيسيف بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .

وفي المؤتمر الذي حضره أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور احمد عوض بن مبارك وعدد من المسئولين وممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة اكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الاشوال ضرورة الاهتمام بشريحة اليافعين واليافعات باعتبارهم النواة الأساسية التي يعول عليها في التنمية وبناء الدولة المدنية الحديثة التي يتطلع إليها أبناء اليمن .

وقال ان القيادة السياسية والحكومة اليمنية تولي شريحة اليافعين واليافعات اهمية كبيرة وستدعم كل التوجهات والتوصيات التي سيخرج بها مؤتمر اليافعين.. موضحا ان حكومة الوفاق الوطني والحكومات السابقة قد سعت الى وجود إستراتيجية تهتم بشريحة اليافعين ضمن فئة الأطفال والشباب ..داعيا كافة شرائح المجتمع الى الاهتمام المستمر بهذه الشريحة التي تعد من الركائز الأساسية في بناء الأوطان والمستقبل المنشود .. مثمنا كافة الجهود التي بذلت من اجل انجاح هذا المؤتمر.

من جانبها اكدت وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور اهمية الاهتمام باليافعين واليافعات من اجل رسم اليمن الجديد الذي يلبي تطلعات ابنائه كونهم من سيصنع المستقبل وبيدهم زمام المبادرة .

وشددت على ضرورة الاهتمام بتعليم هذه الشريحة ورفع قدراتهم التعليمية والمعرفية .. مؤكدة دعم ووقوف وزارة حقوق الانسان لكل تطلعاتهم وحقوقهم الانسانية.. متطلعة الى الخروج برؤية موحدة للاهتمام باليافعين ورفع مستواهم التعليمي و قدراتهم المعرفية .

من جهته أكد القائم بأعمال منظمة اليونيسيف باليمن جيرمي هوبكنس أهمية الاهتمام بشريحة اليافعين واليافعات الذين يعول عليهم كثيرا في بناء المجتمعات في مختلف المجالات التنموية والثقافية والاجتماعية.

وقال : نحن نحتفي بالمؤتمر الوطني الأول للأطفال واليافعين في اليمن وصل. والذي يأتي كثمرة لأربعة أشهر من الاستشارات مع 1500 من اليافعين واليافعات من كل المحافظات اليمنية.. موضحا أن نقاش نحو 80 من اليافعين واليافعات المشاركين على مدى ستة ايام ماضية في نقاش مفتوح كان ملهماً ومؤثراً ومفيداً وقد اعربوا خلالها عن آمالهم وهمومهم وتطلعاتهم في مستقبل آمن ومزدهر .

وأشار الى أن منظمة اليونيسيف و مشروع (وصل) تركز على اليافعين كفئة عمرية بين 15 و17 سنة وهم يشكلون أكثر من 1.5 مليون نسمة من اجمالي سكان اليمن ويمثلون الفئة العمرية الحرجة.

وقال : بالرغم من الواقع الماثل أمامنا، فإن هذه الفئة العمرية تعتبر مورداً غير مستغل ومتخماً بالإمكانيات.. لافتا الى انه ومن خلال مشروع وصل تم تشجيع اليافعين على رفع أصواتهم في مجتمعاتهم وتقاسم الأفكار مع أقرانهم والاستماع لوجهات نظر قدمها العديد من الخبراء في شؤونهم وأوضاعهم، علينا أن لا نستهين بقدراتهم ومن مسئوليتنا نحن الكبار أن نضاعف ونسخر طاقاتهم وإمكاناتهم وقدراتهم بإيجابية من أجل نمو ورفعة المجتمع والوطن بشكل عام . داعيا الجميع الى الانصات لما يقوله اليافعات واليافعون لضمان ان تصل أصواتهم إلى الحوار الوطني و لجنة صياغة الدستور.

وطالب الحكومة اليمنية بضمان أخذ توصيات هذا المؤتمر على محمل الجد ومراجعتها بالتوازي مع السياسات الحكومية والاستراتيجيات ومخصصات الموازنة..وحث القائم بأعمال ممثل اليونيسيف في اليمن شركاء التنمية والمانحين على مواصلة الدعم للأطفال واليافعين في اليمن من أجل وضع أسس مجتمع بناء يقوم على المواطنة المتساوية.. مشيداً بجهود جميع الشركاء في المجتمع المدني ممثلا بمنظمة سول ومؤسسة تنمية القيادات الشابة والمدرسة الديمقراطية والهيئة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية اليمنية ومنظمة الفرص المتساوية وشبكة طمي لتنمية الشباب والجهات الحكومية ممثلة بوزارات التخطيط والتعاون الدولي والتربية والتعليم والشئون القانونية وحقوق الانسان والشئون الاجتماعية والعمل والشباب والرياضة .

بدورهما استعرض هيف الدبعي ممثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي و كامل النابلسي عن مؤسسة طمي الاعمال التي قام بها مشروع وصل لليافعين واليافعات في كافة المحافظات اليمنية وما بذله من جهود كبيرة من اجل الوصول كافة الى المستهدفين .

ولفتا الى ان الاهتمام بفئة اليافعين بكل مراحلها النواة الأساسية في صناعة تحقيق المستقبل المنشود .. منوهين بالقدرات الكبيرة التي يتملكها اليافعون واليافعات المشاركون في هذا المؤتمر.

وخلال المؤتمر تم عرض عدد من القضايا التي يعاني منها اليافعون واليافعات في كافة المحافظات والتي قدمها مجموعة من اليافعين واليافعات . كما قدم خلال المؤتمر عرض اسكتش حول بعض معاناة اليافعين واليافعات بمحافظة الحديدة.

وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات المهمة التي تركزت في عدة محاور حيث اوصى اليافعون واليافعات في إطار القوانين والتشريعات والإجراءات بتعديل وتفعيل وتطبيق القوانين المرتبطة بتعريف الطفل ، وتفعيل مباشر لقرار عمر الطفل ، النظر بشكل جذري بعقوبة الإعدام خاصة لمن حكموا (تأكيدا على إقرار عمر الطفل لعمر 18).

وطالب اليافعون واليافعات بسن قانون يمنع التجنيد الطوعي دون 18 سنة (تأكيدا على إقرار عمر الطفل لعمر 18)، تطبيق قرار التسريح الفوري للمجندين دون 18 مع تفعيل المادة 21 (لحظر المهن الخطرة على الأطفال واليافعين).

كما طالب اليافعون برفع سن العمل من 14 سنة إلى 15 سنة، ورفع سن المساءلة القانونية للأطفال من 7 إلى 12 سنة ، تحديد حد أدنى من الأجور للأطفال العاملين ، توفير ضمان اجتماعي وصحي للعاملين من قبل صاحب العمل (مع فرض أقصى العقوبة لمن لا يلتزم) ، تعويض الأهل بمواد عينية للأطفال واليافعين واليافعات الراغبين في الالتزام في الدراسة ، تطوير وتعميم مفهوم المعايير الصديقة لليافعين واليافعات لمختلف المرافق والخدمات والإجراءات (خاصة المعوقين والأحداث).

وأكد اليافعون واليافعات في توصياتهم أهمية مشاركة اليافعين واليافعات في رسم السياسات والقوانين والموازنات والتشريعات التي تخصهم ، الزامية الدولة على تفعيل القانون الذي ينص على حقوق اليافعين والاتفاقيات الدولية ، اصدار قانون لمنع بيع السجائر والتبغ والتمبل والمعسل لمن هم دون 18 سنة ، إصدار قانون يمنع بيع الأدوية دون وصفة طبية لمن هم دون 18سنة .. مشددين على ضرورة سن قانون لتجريم أي مخالفة من قبل أي شخص في إطار التشريعات المرتبطة بالطفولة ، تفعيل الخدمة الاجتماعية كبديل للعقاب والسجن لمن هم دون 18 وذلك حسب طبيعة الجرم.. وتضمنت توصيات اليافعين المطالبة بإصدار تشريعات واضحة وصريحة تحرم التمييز العنصري القائم في المعسكرات عند فترة تسريحهم، إصدار قانون لمنع حمل السلاح في الأماكن العامة وخاصة المدارس.

وفي إطار الموازنات أوصى اليافعون واليافعات بزيادة الميزانيات للخدمات الصحية والتعليم (التشغيلية والصيانة) وللفئات المختلفة بشكل صديق ، زيادة ميزانية دور الأحداث والرعاية وإيجاد آلية لمتابعتها ، توفير ميزانية للعلاج لكل من اصيب في الحرب من اليافعين.

وأكدت التوصيات على ضرورة وضع ميزانية للعلاج المجاني للنازحين وذوي الاحتياجات الخاصة من اليافعون واليافعات ، وضع ميزانية لعمل مخيمات وحملات طبية للنازحين اليافعين واليافعات ، إنشاء صندوق لليافعين يعزز من مشاركتهم مثل دعم المبادرات وغيرها واشراكهم في اعداد الموازنات ، تطوير ميزانيات صديقة لليافعين واليافعات.

وفي إطار الخدمات طالب اليافعون بحيادية التعليم والخدمات المختلفة والابتعاد عن الخلافات السياسية والعسكرية ، وعمل برامج خاصة لإعادة التأهيل (اليافعين والأطفال المعرضين للخطر مثل العاملين وذوي الإعاقة وأطفال الشوارع والمجندين الذين سيتم تسريحهم خاصة ومن جميع النواحي الصحية والاجتماعية...) ودمجهم في المجتمع.. كما طالب اليافعون واليافعات في توصياتهم ببناء قدرات الكوادر التي تتعامل مع اليافعين واليافعات كفئة عمرية (المدرسين، العاملين في التربية، الصحة، برامج اليافعين والشباب، الإعلام، القضاء والشرطة).. وشددت توصيات اليافعين على ضرورة تضمين مكثف وموسع لمفهوم الحقوق والواجبات في المناهج وبشكل تراكمي بالإضافة إلى مهارات الحياة والحقوق بالإضافة إلى التخصصات الجامعية ، والعمل على التأهيل للعملية الديمقراطية من خلال مجالس الطلبة (كنموذج انتخابي).

وطالبت التوصيات بعمل نسخ شعبية لليافعين واليافعات للتوعية بالتجنيد وغيرها من القضايا التي تعرضهم للخطر ، تفعيل أساليب التعلم النشط التفاعلي (للمنهاج الصفي واللاصفي) ، تخصيص برامج تعليم للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل الأحداث والعاملين والمجندين والإعاقة والمتزوجات مبكراً .

كما طالب اليافعون في توصياتهم بإنشاء وتفعيل الصحة النفسية والاجتماعية (مرشدين اجتماعيين ونفسيين) ، تعزيز مفهوم الصحة البيئة من خلال مشاريع إعادة تدوير المخلفات بحيث يرصد الريع لصناديق دعم اليافعين واليافعات العاملين.. مؤكدين على ضرورة الاستماع الدوري لليافعين واليافعات في طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة لهم (مع الأخذ بالاعتبار جميع الفئات)، تعزيز مشاركة طلبة الجامعات (التربية والطب وغيرها) في الخدمات المختلفة لتغطية النقص ، تقديم خدمات ومراكز صديقة لمختلف الفئات وخاصة أحداث، نازحين، مجندين، عاملين على مستوى التعليم والصحة يراعى فيها مشاركة اليافعين ونمائهم.

وتضمنت التوصيات المطالبة بإنشاء فرق اسعاف أولية وتعزيز مشاركة اليافعين واليافعات من خلالها، ترميم جميع المدارس الموجودة في كل المحافظات والقرى بما يتناسب والتعليم الحديث .. من معامل ومكتبات والصالات الرياضية ، تفعيل قانون لمنع الضرب على مستوى وطني يشمل حماية الطلاب والعاملين وغيرهم، تطوير برامج حماية (من الحيوانات الشاردة والألغام) والتوعية فيها. بالإضافة الى وضع وثيقة وطنية لمشاركة اليافعين واليافعات (إطار عمل) ، تخصيص أسبوع وطني للمشاركة سنويا.

وشددت التوصيات على ضرورة قيام الدولة بتفعيل دور المؤسسات و المنظمات المعنية بإعادة تأهيل اليافعين العاملين و تشجيع قيام المنظمات و المؤسسات التي تدافع عن حقوق هذا الفئة ، تعزيز المشاركة المحلية والدولية لليافعين واليافعات ، تطوير إطار وخطة عمل لاستثمار مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (كجزء من مساهمتهم في صناديق للأطفال العاملين)، وإنشاء قناة تلفزيونية تعليمية تربوية لتقوية الطلاب والوصول للفئات المعرضة للخطر وخاصة الناس في الأماكن النائية.

وفي إطار المشاركة المجتمعية أوصى اليافعون واليافعات بضرورة تعزيز العلاقة المجتمعية مع الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل الاحداث من خلال مبادرات شبابية مجتمعية، تنفيذ حملات توعية لليافعين بأهم القوانين (صديقة لليافعين واليافعات) ، توعية المجتمع بكافة شرائحه بواقع ومستقبل اليافعين/ات خاصة الأكثر عرضة للخطر بعدم التمييز ضد اليافعين واليافعات ضمن الفئات (نازحين – مشردين – مهمشين .... الخ) في الخدمات الصحية والتعليم وعمالة الاطفال.. كما طالبت توصيات اليافعين بضرورة الاهتمام بالأحداث والنازحين عن طريق التوعية الدينية عبر وزارة الأوقاف والإرشاد والأعلام والأهل، تفعيل دور الإعلام الخاص بتوعية الأهل والقبائل بمخاطر التجنيد وتوفير بيئة آمنة وداعمة لهم.

وفي إطار العادات والتقاليد طالب اليافعون واليافعات بالتوقيع على وثيقة شرف مجتمعية تراعي حماية الأطفال (العاملين/ النازحين/ المجندين/المهمشين/...) بمشاركة اليافعين واليافعات ، وتشجيع إقامة مبادرات شبابية وتثقيف الاقران .

وأكدوا ضرورة التركيز على الموروث الايجابي فيما يخص حماية الطفل، عمل حملات لتوعية المجتمع بأضرار العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة اليافعين واليافعات على أن يقوم عليها اليافعون واليافعات بالوسيلة التي تتناسب مع طبيعة كل مجتمع.

وأوصى اليافعون بمراجعة الأمثال والموروث الشعبي لليافع واليافعة والتوعية بالأمثال التي تحث على السلوكيات السلبية والتي منها (زوج بنتك ثمان وعلي الضمان) ، (البنت للزواج أو القبر) ،(الذئب ما يغسل) ، مشددين على ضرورة التوعية المجتمعية بالتمييز الموجه ضد الفتيات في اطار التعليم واللعب والمشاركة والزواج المبكر والرعاية الصحية والعلاقات الأسرية.. وشملت توصيات اليافعين واليافعات التأكيد على أهمية تسجيل المواليد ، تعزيز الوعي المجتمعي في باتجاه تسجيل المواليد.

وفي مجال المتابعة والمراقبة طالب اليافعون في توصياتهم بتشكيل هيئات أصدقاء اليافعين (الأكثر عرضة للخطر) مثل محامين لرصد الانتهاكات أو توعية بحقوق العاملين والمعايير اللائقة للعمل ، تأسيس مرصد حقوق اليافعين واليافعات في فروع جميع المحافظات (اعضاؤه من فريق يافعي ويافعات وصل المشاركين في المؤتمر) ، رصد حالات الانتهاكات التي تمارس على النازحين اليافعين والطلاب والتجنيد وغيرها ، إصدار تقارير دورية بمشاركة اليافعين واليافعات العاملون تحديدا حول واقعهم بمشاركتهم ومشاركة أصحاب العمل.

وشددوا على ضرورة انشاء جهة نقابية تتابع الدوام الوظيفي للأطباء والأدوية المهربة وكفاءة العاملين في المجال الصحي ، تعزيز برامج التغذية (احداث ونازحين) والمراقبة عليها، تشكيل لجنة مراقبة ومتابعة اليافعين المجندين للتأكد حتى يتم تسريحهم .

وطالب اليافعون بتأسيس لجان مراقبة أجهزة الأمن وتأهيلها بما يخص حقوق الأطفال ، تشكيل لجان مراقبة أوضاع النازحين اليافعين ، تأسيس برنامج وطني للمواهب وخاصة الفئات المعرضة للخطر بالإضافة إلى قاعدة بيانات (تشمل الفئات المختلفة) ،تأسيس مجلس تنسيقي لتعزيز نماء ومشاركة اليافعين واليافعات ، تأسيس نظام شكاوى مستقل لليافعين واليافعات الأكثر عرضة للخطر مع ضمان المتابعة والحماية ، تشكيل لجان لمراقبة وضمان مجانية التعليم.

وزيرة حقوق الإنسان: الاهتمام باليافعين سيساهم في رسم ملامح اليمن الجديد